



وزارة الخارجية  
والتعاون الدولي  
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS  
& INTERNATIONAL COOPERATION

تقرير وزارة الخارجية والتعاون الدولي  
حول تمكين المرأة الإماراتية بمناسبة يوم المرأة العالمي

٨ مارس ٢٠١٦

تشارك دولة الإمارات العربية المتحدة دول العالم غداً في الاحتفال بـ " يوم المرأة العالمي " الذي يصادف الثامن من شهر مارس من كل عام.

ويحتفل العالم بهذا اليوم تقديراً وعرفاناً بدور المرأة ومساهماتها الفاعلة في عملية التنمية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، حيث أصبح مناسبة عالمية لمناقشة واستعراض الإنجازات التي تحققت للمرأة والطموحات المستقبلية من أجل مزيد من التقدم باعتبارها شريكاً للرجل وعضواً فاعلاً في قطاعات الدولة كونها كانت وستظل تمثل نصف المجتمع.

ومنذ تأسيس الدولة حازت ابنة الإمارات على دورها الطبيعي في المشاركة وفي عملية البناء والتنمية حيث آمن المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- بقدرات المرأة وأهمية دورها كشريكة للرجل في بناء الوطن فقدم لها الدعم منذ البداية، حيث تستند استراتيجية النهوض بالمرأة إلى خطط محددة ذات أهداف واضحة للحاضر والمستقبل، الأمر الذي تعكسه النجاحات الكبيرة التي تحققت للمرأة وحضورها الفاعل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية والثقافية وغيرها.

ويقود صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- مسيرة تمكين المرأة لتتبوأ أعلى المناصب في المجالات كافة مستكملاً خطة الدولة الاستراتيجية التي استهدفت المرأة في بدايات تأسيس الدولة وركزت في حينها على تعليمها وتمكينها بوصفها مربية الأجيال والشريك الفاعل في عملية البناء والتنمية حيث تقلدت حقائب وزارية وحصلت على رئاسة وعضوية المجلس الوطني الاتحادي ومثلت بلادها كسفيرة في دول العالم كما سجلت حضورها في السلك القضائي.

وتستهدف عملية التمكين التي أطلقها صاحب السمو رئيس الدولة -حفظه الله- المواطن في شتى مواقع العمل لتمكّنه من القيام بدوره على أفضل وجه في خدمة مسيرة التنمية والبناء في دولة الإمارات، حيث حظي العمل البرلماني في عهد سموه برعاية واهتمام وتوجيه للبرنامج السياسي الذي أعلنه سموه عام ٢٠٠٥ وكانت مشاركة المرأة ناخبة وعضوة والتي تم خلالها زيادة أعداد الهيئات الانتخابية من ما يقارب من سبعة آلاف عام ٢٠٠٦ في أول تجربة انتخابية إلى ما يقارب ٢٢٤ ألف ناخب عام ٢٠١٥.

وتحتفل المرأة الإماراتية بهذا اليوم وقد حققت خلال السنوات القليلة الماضية إنجازات كبيرة وتمكنت من التجاوب الفاعل مع متطلبات الحياة ومتغيراتها على أرض الوطن وذلك بفضل دعم وتشجيع سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة.

ونص دستور دولة الإمارات على أن المرأة تتمتع بكامل الحقوق التي يتمتع بها الرجل، واشتمل الدستور على بنود تؤكد مبدأ المساواة الاجتماعية وحق المرأة الكامل في التعليم والعمل والوظائف مثلها مثل الرجل، وتبنى الدستور أيضاً كل ما نص عليه الإسلام فيما يخص حقوق المرأة ومسألة توريثها وتمليكها وهو ما كان معمولاً به قبل قيام الاتحاد وجاء الدستور ليؤكد.

وسنّت دولة الإمارات عدداً من التشريعات والقوانين التي توفر الحماية القانونية للمرأة وتعاقب كل من يعتدي على كرامتها، ويأتي قانون مكافحة الإتجار بالبشر في مقدمة هذه القوانين.

وأولت الدولة المرأة مزيداً من الاهتمام والرعاية والدعم في مختلف المجالات وعملت على دمجها في عملية التنمية ما أدى إلى تحقيق إنجازات كبيرة في المجالات المختلفة ومشاركتها في صنع القرار السياسي لتتبوأ المرأة الإماراتية اليوم وباقتدار مواقع ومراكز قيادية متقدمة.

وتتمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة رؤية كاملة وشاملة حول النهوض بالمرأة وتمكينها حيث لا تتوقف على الحاضر فحسب وإنما تشمل المستقبل أيضاً بما يتسم مع " رؤية الإمارات ٢٠٢١ " التي تهدف إلى جعل الإمارات من أفضل دول العالم في الذكرى الـ ٥٠ لإنشائها، حيث تؤكد كل المؤشرات وفي مقدمتها المؤشرات الخاصة بتمكين المرأة أن الأمور تسير بقوة وبالاتجاه الصحيح نحو تحقيق هذا الهدف.

وشهدت التشكيلة الجديدة للحكومة الاتحادية أكبر تغييرات هيكلية في تاريخها، فالحكومة الجديدة ضمت ثماني وزيرات من إجمالي ٢٩ وزيراً وهي من أعلى النسب في المنطقة والعالم، بما يعكس المكانة التي وصلت إليها المرأة الإماراتية، حتى تبوأ أعلى المواقع وكان آخرها شغل منصب رئيس المجلس الوطني الاتحادي، ولا شك في أن الفضل في ذلك يعود إلى ما قامت به القيادة الرشيدة من جهود مشهودة لتمكين

المرأة حتى تصدرت الدولة عن جدارة واستحقاق المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر احترام المرأة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٤.

ولعل من أكثر ما يميز الحكومة الجديدة هو هيكلها حيث تم استحداث وزارات جديدة وبعضها غير مسبوقة في العالم وأهمها وزارتا التسامح والسعادة وهما وزارتان ترأسهما إماراتيتان وتأتيان مواكبتين للتطور الكبير والمشهود الذي حققته الدولة في مجالي السعادة والتسامح حتى أصبح الشعب الإماراتي من أسعد الشعوب بفضل جهد القيادة الرشيدة التي تضع الإنسان الإماراتي وسعادته في لب اهتمامها، وتعيين أصغر وزيرة في العالم لشؤون الشباب في دولة الإمارات.

وفي خطوة عززت من موقع دولة الإمارات في مصاف الدول المتقدمة في دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعمل البرلماني تضمن مرسوم صاحب السمو رئيس الدولة رقم "٦" لسنة ٢٠٠٧ بتشكيل المجلس الوطني الاتحادي في الفصل التشريعي الرابع عشر تعيين ثمان نساء وكان قد تم انتخاب مرشحة واحدة في انتخابات عام ٢٠٠٦ لعضوية المجلس في التجربة الانتخابية الأولى التي شهدتها الدولة.

وتم انتخاب معالي الدكتورة أمل القبيسي رئيساً للمجلس الوطني الاتحادي لتكون بذلك أول امرأة تتراأس مؤسسة برلمانية على المستوى العربي. وتعد معالي الدكتورة أمل القبيسي أول إماراتية تفوز بعضوية المجلس الوطني الاتحادي عبر انتخابات تشريعية وذلك في أول تجربة انتخابية جرت عام ٢٠٠٦ و أول إماراتية تتراأس جلسة للمجلس الوطني الاتحادي. كما أنها الخليجية الأولى التي تحصل على عضوية مؤسسة تشريعية عبر صناديق الاقتراع الأمر الذي يعكس نجاح المرأة الإماراتية ومشاركتها الفاعلة في صناعة القرار في إطار حرص القيادة الإماراتية على تمكين المرأة وتسخير جميع الإمكانيات لتعزيز مشاركتها في مختلف مناحي الحياة.

وأولت الدولة أهمية لمشاركة المرأة في السلك الدبلوماسي وفتحت باب تعيين المرأة الإماراتية في وزارة الخارجية والتعاون الدولي كدبلوماسيات في الدولة وخارجها، واستحدثت إجراءات للتوفيق بين المسؤوليات الأسرية والمهنية مكنت بذلك المرأة من العمل في المجال السياسي. حيث يبلغ عدد الإماراتيات في السلك

الدبلوماسي والقنصلي بديوان عام الوزارة ١٧٥ مقابل ٤٢ امرأة تعمل في السلك الدبلوماسي في بعثات دولة الإمارات في الخارج.

والياً يوجد في السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية والتعاون الدولي أربع سفيرات، سعادة الدكتورة حصة عبدالله أحمد العتيبة سفيرة الدولة لدى المملكة الإسبانية، وسعادة حفصة العلماء سفيرة الدولة لدى مونتينيغرو، وسعادة السفيرة لانا نسبية المنذوية الدائمة لدولة الإمارات لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وسعادة نورة جمعة قنصل عام الدولة في ميلانو.

كما تتولى المرأة مناصب رفيعة في وزارة الخارجية والتعاون الدولي إضافة إلى عملها في بعثات الدولة في الخارج، فمن إنجازات المرأة الدبلوماسية تعيين السيدة آمنة المهيري نائب مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية والتعاون الدولي كأول امرأة عربية عضوة في لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وتم كذلك انتخاب السيدة أميرة الحفيتي عضو بعثة دولة الإمارات لدى الأمم المتحدة - نيويورك من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام ٢٠١٦ كنانبة رئيس المكتب التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام ٢٠١٦ بالإضافة إلى تعيين الآنسة هند العويس كأول امرأة إماراتية مستشارة أولى لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN Women).

كما تم ترشيح الآنسة ريم الفلاسي الأمين العام للمجلس الأعلى للأمم المتحدة والطفولة من قبل سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك لتصبح عضوة عن دولة الإمارات في الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمبادرة كل امرأة كل طفل والاستراتيجية العالمية لصحة النساء والأطفال والمراهقين في إطار جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠ .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العمل النسائي في الدولة انطلق منذ الثامن من شهر فبراير عام ١٩٧٣ أي بعد أقل من عامين من قيام الاتحاد حيث تأسست " جمعية نهضة المرأة الطيبانية " لتكون أول تجمع نسائي في الإمارات، وتوالى بعد ذلك إنشاء الجمعيات في مختلف إمارات الدولة حتى رأت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك ضرورة مواكبة الفكر الوجدوي للمغفور له الشيخ زايد بن علي نهضة الدولة فتأسس الاتحاد النسائي العام سنة ١٩٧٥ وضم كافة الجمعيات النسائية في الدولة.

وتعتبر سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رائدة الحركة النسائية في دولة الإمارات، ويعود لسموها الفضل في تأسيس الإتحاد النسائي العام فيما يتميز النهج الذي طرحته في مجال العمل النسائي بالتوازن بين السعي إلى الانفتاح على روح العصر وبين الحفاظ على الأصالة العربية والتقاليد الإسلامية، إيماناً من سموها بأن الحفاظ على الخصوصية الثقافية هو السبيل الوحيد لتحقيق التقدم المنشود.

وتعتبر شخصية سمو الشيخة فاطمة مثلاً أعلى تحاول ابنة الإمارات الإقتداء به والسير على هداه وذلك لما تتميز به سموها من تواضع ورحابة صدر وهدوء وقدرة على الصبر لتنفيذ أعظم الأعمال. ومنذ بادرت سموها بإنشاء الإتحاد النسائي العام تمكنت من تحقيق نقلة نوعية للعمل النسائي وما زالت مساعي التطوير والخطط المستقبلية ترمي إلى إنجازات عديدة أخرى.

إن أحد أهم جوانب التميز في استراتيجية النهوض بالمرأة في دولة الإمارات أنها تستند إلى خطط محددة ذات أهداف واضحة للحاضر والمستقبل تقوم على تنفيذها مؤسسات فاعلة وهذا ما يفسر النجاحات الكبيرة التي تحققتها المرأة وحضورها الفاعل في المجالات المختلفة في الامارات المتحدة.

وجاء إطلاق سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الإتحاد النسائي العام الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة " أم الإمارات" الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة وريادتها في دولة الإمارات ٢٠١٥ - ٢٠٢١ " بالتزامن مع يوم المرأة العالمي الذي يوافق الثامن من شهر مارس كل عام، حيث أشارت سموها بهذه المناسبة إلى قضية محورية تتعلق بجوهر التفوق الإماراتي سواء على مستوى الارتقاء بوضع المرأة أو في المجالات الأخرى وهي الإرادة والعزيمة القوية لتجاوز العقبات أو الصعوبات مهما كانت شدتها أو درجة تعقدها.

إن أهم ما يميز الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠١٥ - ٢٠٢١ أنها تتضمن أولويات استراتيجية وأهدافاً مرحلية محددة يمكن التحقق من تنفيذها ومتابعتها على أرض الواقع حيث تحتوي على أربع أولويات أساسية، هي الحفاظ على استدامة الإنجازات التي تحققت للمرأة الإماراتية والاستمرار في تحقيق المزيد من المكتسبات لها، والحفاظ على النسيج الاجتماعي وتماسكه من خلال تكامل الأدوار بين الرجل والمرأة لبناء مجتمع قوي و متماسك قادر على مواكبة التغيرات المستجدة، وتوفير مقومات الحياة الكريمة

والآمنة والرفاه الاجتماعي بأسس عالية الجودة للمرأة وتنمية روح الريادة والمسؤولية، وتعزيز مكانة المرأة الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية.

إن هذه الأولويات الاستراتيجية الأربع سيتم تنفيذها على مرحلتين الأولى تمتد من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨ فيما تستغرق المرحلة الثانية الفترة من ٢٠١٩ - ٢٠٢١ وفي كل مرحلة من هاتين المرحلتين أهداف محددة يتم تحقيقها من خلال سياسات واضحة.